د. وليد السلطان يؤدي القسم عقب تعيينه نائباً لرئيس ديوان المحاسبة

سمو رئيس الوزراء يحيي الصحافيين

السلطتان هنأتا ولي العهد بالعودة سالماً من رحلة العلاج وأبّنتا فقيد الكويت محمد العفاسي

رفع الحصانة عن حماد والفزيع وتعيين

■ الخالد: 1143 حالة تم إرسالها للعلاج بالخارج من 1 يناير 2012 وحتى 31 يناير 2013

حديث بين الهاشم والزلزلة بعد تأجيل استجوابهما لوزير الداخلية

المجلس رفع الحصانة عن حماد والفزيع

■ الهاشم: ليصعد وزير الداخلية المنصة ليبين لنا عن أي محور غير دستوري .. وسأسحبه من الاستجواب

■ العدوة: الكويتيون مستبشرون بعمل الداخلية في الفترة الأخيرة بعد ما رجعت هيبتها والمجرم صار يخاف

■ الخرافي: شباب الكويت يقدمون أبحاثهم في الخارج ويستعان بهم ونحن نستبعدهم بسبب الواسطة والمحسوبيات

■ عبد الله: ديوان الخدمة المدنية سبب الفوضى في البلد .. الكوادر تحتاج إلى فكر «وهو ما عنده»

وزير الداخلية «بيان»: الاستجواب اهم مظاهر الرقابة الفاعلة لتحقيق المصالح العليا للوطن، ووفقاً للاسس الدستورية فإن الاستجواب ليس حقا مطلقا للنائب، وعلى رأس الحقوق حق تمثيل ابناء الكويت او سيكون الاستجواب ضرورة وهو ما أكدته المحكمة الدستورية، شاب الاستجواب العديد من المثالب الدستورية، وعليه ان اضع المخالفات فتقولوا كلمة الحق، اولا مخالفة المحور الثاني والمتعلقة بعدم تنفيذ الأحكام القضائية لكونه استند الى وقائع غير محددة وغير موثقة بالمستندات، فلابد ان يكون موضوع الاستجواب واضحا ومحددا لتمكين المستجوب من الادلاء بحجته، ثانيا مخالفة البند الثاني في المحور الثالث بخصوص تزوير الجنسية، لا يجوز استجواب الوزير عن اعمال سابقة، والوقائع التي ذكرت تعود الى 2006، ثالثا مخالفة المحور الرابع والمتعلق بالتستر على الخلية الارهابية وتعرض دولة شقيقة الى الخطر، المادة 50 نصت على عدم تداخل السلطات، ولا يجوز الاضرار بالمصالح العليا للبلاد، ولا يجوز التدخل باعمال السلطة التنفيذية بما يتعلق بالسياسات الخارجية، وهذا المحور يمس علاقاتنا مع دولة الامارات العربية الشقيقة، وضعت المخالفات الدستورية واللائحية التي شابها الدستور، وكذلك اطلب مجلسكم على احالة الاستجواب الى اللجنة التشريعية البرلمانية وسأقدم مذكرة بذلك.

صفاء الهاشم: هذا كذب، الحكومة قاعد تكذب.

الرئيس: أرجو عدم تخريب الجلسة.

وزير الداخلية: سأزود التشريعية بالمذكرة على ان تعطي مدة شهر.

فيصل الدويسان: ان شركة سينستار الاسرائيلية التي كانت في استجوابي.

عسكر: الاخ الرئيس.

الدويسان: لأنك متعور.

عسكر: لا أنت ولا عشرة مثلك يقدر يعورني.

الدويسان: بما أن استجوابي حقق اهدافه اسحب استجوابي لأن الحمود اعترف من خلال اجابته على احد الاسئلة ان الشركة اسرائيلية.

علي العمير: طلب الاحالة الى التشريعية قدم فإذا سجلني من ضمن الموافقين على الاحالة.

خالد العدوة: كاننا أول مرة نناقش الاستجواب كل ما حدث من صفاء وعسكر، أول مرة نناقش الاستجواب.

نواف الفزيع: الوزير طلب الاحالة الى التشريعية نحن امام اشكالية استناداً على المادة 139، ولابد ان يكون دور لمكتب المجلس في انهاء الاشكالية وهل صحيح المادة تنطبق على الاحالة.

علي العمير: قبل دخولي الجلسة لم يكن لدينا قرار باحالة الاستجواب، ولكن ما طرحه الوزير، والمحور الرابع كان جلسة سرية، والمحور يقول ان سمو رئيس الوزراء اقر بأن هناك نواباً سابقين متورطون في انقلاب في الامارات، توقعت ان رئيس الوزراء هو من يقف معترضا، ونحن كلنا موجودون هل قبل هذا الكلام وانت كنت رئيس الجلسة هل قيل ان هناك خلية خاطئ عندماق ال وتعاونوا على البر والتقوى، ونحن من يتعاون على البر وليس هناك خلاف شخصي مع الوزير الذي ينتمي الى اسرة حاكمة نعتز بها، ونحن نبهنا الوزير مرة وعشر وخمسين، لجئنا الى الاستجواب الذي منحه لنا الدستور، الوزير يقول حق الاستجواب ليس مطلقا، ويقول هناك مخالفات دستورية من يقول ذلك الخبراء، اليوم تريد قلب نظام الامارات، لماذا توضع مثل هذه العبارات، وهي ليست حقيقة، وقال محمد العبدالله في تصريح موثق وهو ضمن المحور، ماذا قال الشيخ محمد العبدالله اين اقتران الدليل بالمحور، كنت اتمنى ان يصعد المنصة ولكن لديه ملاحظات فمن حقه ان يحيله الى التشريعية، ونحن صوتنا مع الاحالة وضدها، الاستجواب ليس حربا بان ينظف وينتزع الكلام الذي قيل في الجلسة السرية.

يوسف الزلزلة: الاخ الوزير بدأ كلامه بآيات قد تفهم بمفهوم خاطئ.

خلال افتتاحه المنتدى البرلماني الشهري في مجلس الأمة

الراشد: إذا كانت الاتفاقية لحماية النظام نحن

الراشد مترئساً المنتدى البرلماني

حضور نيابي - حكومي في المنتدى

انطلقت يوم امس الاول اولى الحلقات النقاشية للمنتدى البرلماني الشهري الذي تقيمه الامانة العامة بمجلس الامة والتي حملت عنوان «الاتفاقية الأمنية الخليجية» وبحثها من منظور سياسي وبرلماني ودستوري وأمني.

حيث زخرت الجلسة بالآراء الثرة والمختلفة من الشخصيات المتخصصة المشاركة فيها، وتباينت الأفكار حول بنودها وموادها، ومدى توافقها مع الدستور الكويتي.

وشدد معالي رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد في افتتاح المنتدى البرلماني الشهري على ضرورة الاستماع ان نستمع لوجهات النظر من ذوي الاختصاص في بعض القضايا الملحة، مؤكدا انه اذا كانت هذه الاتفاقية لحماية النظام فنحن اول من يؤيدها دفاعا عن نظامنا.

وفي هذا السياق اكد نائب رئيس مجلس الامة مبارك بنيه الخرينج ان اقامة مثل هذا المنتدى يحسب لمجلس الامة ولرئيسه علي فهد الراشد.

واعتبر المشاركون في المنتدى بادرة طيبة وخطوة تحسب وتضاف الى انجازات مجلس الامة، كون ان البرلمان هو المحفل السياسي الوحيد الذي ينبغي ان تناقش فيه القضايا السياسية والاجتماعية والتي تخص وتتعلق بالأمة والشعب.

وتناول الحضور الاتفاقية الأمنية من اكثر من زاوية دستورية وامنية وسياسية وايضا برلمانية، وتم التباحث حول فائدتها بالنسبة لدولة الكويت وكيف تؤدي الى امنها واستقرارها وسلامة اراضيها وهل ستؤثر على رفاه المواطنين في الخليج أم لا.

وتباينت الآراء حول الاتفاقية الأمنية وجدواها وفاعليتها في حفظ امن دولة الكويت، فهناك فريق افاد بأن توقيتها غير مناسب ورأى بأن هناك ملاحظات وتحفظات على اغلب موادها لأنها تعارض مع الدستور الكويتي وبعض القوانين والتشريعات الوطنية، فضلاً عن ان هناك آلية اخرى موجودة تعني بالحفاظ على امن دولة الكويت وهي الاتفاقيات الموجودة اصلا والتي على غرارها تم تحرير الكويت من الغزو العراقي.

واكد رئيس المركز الدبلوماسي للدراسات عبدالله بشارة ان الاتفاقية الأمنية فرضتها ظروف عدة منها الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الناقلات والارهاب الذي ضرب الدول العربية، مشيرا الى ان الاتفاقية الامنية مولودة من الاتفاقية الاقتصادية شارحا بان هناك اتفاقية اقتصادية تعطي المواطن في دول مجلس التعاون كل الحقوق، حقوق المواطنة وغيرها وبالتالي يجب ان تكون عليه مسؤوليات بقدرة الدول بمعنى ان يكون مواطنا خليجيا تفرض عليه القوانين العامة التي تضعها الدول، مؤكدا في ختام كلمته ان الاتفاقية الامنية تتفق وبنود الدستور الكويتي.

بدوره قال وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله ان الاتفاقية الأمنية تشكل هاجساً لنا جميعاً، فلقد قيل الكثير والكثير حولها، مبينا انها ولدت في ظروف صعبة ونتيجة لأوضاع اصعب، مؤكدا في الوقت نفسه ان هناك تحديات امنية تعرضت لها دولة الكويت ولا زالت تتعرض لها، ومشيرا الى ان الكويت تاريخها مع العراق مؤلم وشاهدنا فيه الكثير من الازعاجات.

واوضح بأن هناك اوضاعاً غير مستقرة ولا توحي بالاطمئنان وتستدعي سياجا أمنيا صلبا ومتماسكا لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واشار الى مبادرتي خادم الحرمين الشريفين بانضمام الأردن والمغرب الى دول الاتحاد وكذلك تحويل او انتقال مجلس دول التعاون من مرحلة التعاون الى مرحلة الاتحاد.

ومن جانبه بين رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب صالح عاشور انه تم الاتفاق في اللجنة